الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم التاريخ

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية.
السنة الثالثة ليسانس: تاريخ عام.
الوحدة التعليمية: استكشافية.
السداسي: السادس.
السنة الجامعية: 2024-2025
اعداد: د. يوسف دحماني.

محاضرات مقياس تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي

المحاضرة 07: الفكر السياسي في عهد الثورة الفرنسية.

1- مونتيسكيو 1689-1755م 2- فرنسوا ماري فولتير 1694 – 1778م. 3- النظريات الاجتماعية المعاصرة

مطبوعة رقم: 08

– الفكر السياسي في عهد الثورة الفرنسية –

لقد مهدت الأفكار السياسية التي طرحها فلاسفة عصر التنوير كما يسمى في أوربا بعد عصر النهضة في تهيئة الأجواء لاندلاع الثورة الفرنسية 1789-1799م، والتي أسفرت على القضاء على النظام الملكي وتأسيس النظام الجمهوري واعتماد الدستور ومبدأ الفصل بين السلطات وفصل الدين عن الدولة مع احترام قيام المساواة والحرية وحقوق الإنسان، حيث قامت الثورة الفرنسية أساسا ضد طبقتي النبلاء ورجال الدين "الأكليروس"، الذين كانوا يحتكرون كل الامتيازات في حين كانت الطبقة الثالثة التي تشكل غالبية المجتمع محرومة من كل شيء تقريبا. ولعل أهم المفكرين الذين ارتبط اسمهم وفكرهم بالثورة الفرنسية بشكل أو بآخر والتمهيد الفكري والفلسفي لها هم:

1- مونتيسكيو 1689-1755م:

يعتبر مونتيسكيو من أشهر المفكرين الفرنسيين وأولهم الذي مهدوا الأجواء بآرائهم في السياسة للثورة الفرنسية، وقد اشتهر بنظريته في الفصل بين السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، ومن أشهر كتبه (روح) (القوانين) الذي ألفه سنة 1748م، والذي عالج فيه نظرية الحكومات ونظرية الفصل بين السلطات وهما أشهر نظرياته، حيث حاول الدفاع عن الحرية وذلك عن طريق توضيح وظائف السلطات الثلاث المعروفة والتي لا تتم الحرية كما يؤكد إلا إذا تم الفصل بينها، والحكومات عنده ثلاثة أنواع:

–**الأول**: الحكومة الجمهورية: وهي التي يتولى فيها الشعب السلطة، وهناك شكلان من الجمهورية عنده: الجمهورية الديمقراطية، والجمهورية الأرستقراطية.

–**الثاني**: الحكومة الملكية: تكون السلطة فيها بيد الفرد أي بيد شخص واحد، ولكن ليست الملكية الاستبدادية أي أن الملك فيها يحكم وفق القوانين الأساسية ومبدؤها الشرف.

–**الثالث**: الحكومة المستبدة : وهو النمط الذي يرفضه مونتيسكيو، حيث يتزعم الحكم شخص واحد حسب هواه وبدون قوانين وبدون قواعد ولا حسيب ولا رقيب.

ولشدة إعجابه بالنظام الروماني وبالنظام الدستوري الإنجليزي دعا مونتيسكيو للاعتماد عليهما كأساس لقيام حكم دستوري في فرنسا يهدف إلى تحقيق العدالة والحرية، ويعتبر الحكم بمقتضى القوانين هو لب الموضوع، لأن واجب الحكومة هو ضمان حرية وحقوق الأفراد وتوطيد الثقة بينهم وبين دولتهم، وللمحافظة على حرية الأفراد يجب أن تكون سلطة الحكومة محدودة وتتمثل في وجود ثلاث هيئات تقوم بدورها المنوط بها وهي:

–**سلطة تشريعية**: تقوم بتحضير وسن القوانين وتعديلها أو إلغائها.

–**سلطة تنفيذية**: مهمتها العمل والإشراف على تحقيق الأمن والدفاع عن البلد واستقبال البعثات الدبلوماسية.

-**سلطة قضائية:** تعمل على فض النزاعات وإقامة العدل بين الأفراد ومعاقبة مرتكبي الجرائم وحل الخلافات، على ألا تجتمع هذه السلطات الثلاث في يد واحدة، وبالتالي فهو يدعو إلى المشاركة في السيادة بين هذه القوى السياسية الثلاث في مقابل القوى الاجتماعية الثلاث ألا والشعب والأرستقراطية.

2- فرنسوا ماري فولتير 1694– 1778م:

يعتبر فولتير كذلك أحد أبرز المفكرين الذين ألهموا الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر، لذلك اعتبر رمزا لعهد التنوير، وذاع صيته بسبب دفاعه عن الحريات وسخريته من كفاءة الملك وحكومته، وكذا انتقاده لسيطرة الكنيسة، لذلك اعتبرته الجمعية الوطنية الفرنسية بعد الثورة سنة 1791م، وقد عرض فولتير الكثير من آرائه في كتابه "آراء" جمهورية" الذي نشره سنة 1765م.

3- جان جاك روسو 1712– 1778م:

مفكر الفرنسي لقد اعتبر مؤرخو الفلسفة والسياسة كتاب روسو "**العقد الاجتماعي**" الذي نشره سنة 1762م هو (إنجيل الثورة الفرنسية ودستورها)، حيث كان لأفكار روسو التأثير الكبير على عقلية الشعب أثناء الثورة من خلال تسليط الضوء حول مسألة الحرية التي كانت غائبة في فرنسا قبل اندلاع الثورة، وقد تحدث عنها روسو كثيرا وعبّر عنها وطالب بها في أطروحاته الفكرية والفلسفية، وهو ما جعل الثورة الفرنسية تجعلها أحد أهم مبادئها لما اتخذت شعارها: **الحرية، الإخاء، المساواة.**

وقد أيّد "روسو" الديمقراطية البرجوازية والحريات المدنية والمساواة بين البشر، ودعمها بأفكاره وآرائه، كما اعتبر السيادة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم، وهي التي تقرر القوانين، ونظرية العقد الاجتماعي عنده –كما ذكرنا من قبل– تدور حول السلطة والنظام السياسي الذي ينشأ عن تعاقد الناس واتفاقهم، وأن الدولة الشرعية هي تلك التي تحكم بالقانون لأنه يعبر عن الإرادة العامة، والحكومة لديه هي هيئة تنفذ القوانين، ويقسم روسو الحكومات أو أنظمة الحكم إلى:

-**الأنظمة الملكية:** التي ينتقدها بشدة. -**الطبقة الأرستقراطية:** التي يمكن أن تكون وراثية أو انتخابية.

-**النظام الديمقراطي:** التي يرى فيها تداخل السلطة التنفيذية والتشريعية.

والملاحظ أن روسو امتنع عن الدعوة لاختيار أي شكل من الأشكال السابقة للحكومات وأنظمة الحكم، لأنه أن أفضلها قد يتحول إلى الأسوأ عندما تتغير الظروف، لذلك أن شكل الحكومة متعلق بالأوضاع المحلية، وأنه من الخطأ فرض حل وحيد في كل مكان، لذلك لم يحبذ روسو النظام البريطاني القائم على العرف والتقاليد والمبادئ الدستورية كمنتيسكيو وفولتير، ويرى أن النظام الذي يصلح لفرنسا هو ذلك النظام الذي يضمن المشاركة في الحياة السياسية، ويمكن للإفراد من فرض رقابة جماعية على رجال الحكم، ودور الحكومة هو تنفيذ القوانين النابعة من الإرادة الشعبية، ونفس الشيء فإذا أساءت هذه الحكومة التصرف فبإمكان الجماعة سحب الثقة منها.

وقد أدت نظرية العقد الاجتماعي خاصة التي جاء بها روسو دوراً كبيراً في تطور الفكر السياسي والمجتمعات السياسية، حيث مهدت الطريق لضرورة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين على أسس موضوعية، كما كان لهذه النظرية الفضل في إقرار كثير من مبادئ النظرية الديمقراطية مثل : الإرادة الشعبية، وتقرير الحرية السياسية وسيادة القانون، ورقابة المحكومين على الحكومة، حيث يمكن القول بشكل عام أن الكثير من الدول التي أخذت بمبدأ المساواة بين الأفراد في الحقوق السياسية وبالأخص حق الانتخاب كانت متأثرة بنظرية جان جاك روسو، فإذا كانت الثورة الفرنسية قد شكلت حدثا مهما في تاريخ أوربا، وتركت نتائج واسعة النطاق من حيث التغيير والتأثير في الدول والشعوب الأوربية، فإنها استندت في الحقيقة إلى دستور ينص على الحقوق الفردية، وإعلان قيام دولة المؤسسات متمثلة في الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية التي نادى بها مونتيسكيو، ومؤكدة على حقوق الأفراد وواجباتهم والحرية، وعلى رأسها حرية الاعتقاد مستندة إلى التسامح الذي نادى بها كل من فولتير وروسو.

د. يوسف دحماني – Dr. Youssouf Dahmani | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان.
youceftlemcen84@gmail.com | youssouf.dahmani@univ-tlemcen.dz